أثر التوسع في نفقات التجهيز على الدورات الإقتصادية في الجزائر (2000-2015).

The impact of the expansion of equipment expenditures on the economic cycles in Algeria (2000-2015).

د. محمد هاني.

Dr. Mohamed Hani

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية – جامعة البويرة m.hani@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2022/10/13؛ تاريخ القبول : 2022/10/21؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تناولنا في هاته الورقة، موضوع نفقات التجهيز، وعلاقتها بالدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 - 2015، وقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن التذبذبات في نفقات التجهيز في الموازنة العامة السنوية هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية في الجزائر لفترة الدراسة، وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على نفقات التجهيز في تحريك عجلة التنمية وتمويلها، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها ان التذبذبات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر مردها إلى الصدمات المتأتية من نفقات التجهيز في الموازنة العامة السنوية، إلا أن الدورات الاقتصادية في الجزائر تتميز بقصر مدتها خاصة في مرحلة الانكماش، على إعتبار أنها ذات طبيعة هيكلية متعلقة ببنية الناتج الوطني ومدى مساهمة القطاعات المحركة للنمو فيه.

الكلمات المفتاحية: الدورة الاقتصادية، النفقات العامة، نفقات التجهيز، الناتج المحلي الخام، الدورة الاقتصادية العينية.

Abstract:

In this paper, we have dealt with the issue of equipment expenditures, and their relationship to the economic cycles in Algeria for the period 2000-2015, and have come to the conclusion that the fluctuations in equipment expenditures in the annual general budget are the main cause

of the economic cycles in Algeria for the study period, and this is due to the nature of the Algerian economy that depends on significantly on the expenditures of equipment in moving the wheel of development and financing it, and we have come to the conclusion that the fluctuations in the real GDP in Algeria are due to the shocks resulting from the expenditures of equipment in the annual general budget, but the economic cycles in Algeria are characterized by their short duration, especially in the stage Deflation, given that it is of a structural nature related to the structure of the national product and the extent of the contribution of growth-motivating sectors to it.

Keywords: economic cycle, public expenditures, equipment expenditures, gross domestic product, in-kind economic cycle.

مقدمة:

بإعتبار أن السياسة المالية دراسة تحليلية للنشاط المالي للإقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الإقتصادية والإدارية، وما ينتج عن هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ تتضمن السياسة المالية تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذلك تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات، مع الحفاظ على الوظيفة المالية لكليهما، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة، في مقدمتها النهوض بالإقتصاد ودفع عجلة التنمية، هنا تبرز أهمية السياسة المالية في تحليل أهم آثار النشاط المالي للدولة بالنسبة لمجموعة من العلاقات الإقتصادية وهي قيم وأسعار السلع والخدمات، ومستوى الطلب الإجمالي وتوزيع الدخول.

الإشكالية:

على إعتبار أن الموازنة العامة تنقسم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، هاته الخيرة لها إنعكاسات كبيرة على الناتج المحلي الحقيقي، على إعتبار أنها نفقات إستثمارية في البنى التحتية ولها آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد، وهو ما ينعكس في شكل دورات متمثلة في تذبذبات وتقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (الناتج، البطالة، التضخم...الخ)، إلا أن هذه النظرة الأولية لا تعفينا من ضرورة البحث والتقصي والتشخيص العلمي.

وعليه تنقسم الدراسة إلى ثلاثة **أقسام أساسية:**

- الإطار النظري للنفقات العامة .
- الإطار النظري للدورات الاقتصادية.

- تتبع وجود الدورات الاقتصادية في الجزائر من خلال دراسة قياسية للعلاقة بين الناتج الوطني الحقيقي ونفقات التجهيز في الموازنة العامة في الجزائر لفترة الدراسة
- تقديم نتائج الدراسة.

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على الدورات الاقتصادية في الجزائر، والتي مردها بالدرجة الأولى إلى تذبذبات وصدمات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على القطاع بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام، وعليه تهدف دراستنا إلى تتبع وجود الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، وما إذا كان مردها إلى صدمات أسعار النفط بالدرجة الأولى. وعليه تنصب **أهداف البحث** بما يأتي:

- معرفة الأسس النظرية للنفقات العامة.
- معرفة الأسس النظرية للدورات الاقتصادية.
- من خلال دراسة قياسية سيتم تتبع وجود الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري من عدمه، ومدى مساهمة نفقات التجهيز في ذلك.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في تَتَبُّع الدورات الاقتصادية في الإقتصاد الجزائري، وانعكاساتها السلبية على الإقتصاد الوطني، ومدى مساهمة نفقات التجهيز في الموازنة العامة على ذلك، وتأثير ذلك على الاستقرار الإقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2000 - 2015.

المنهج المتبع:

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا، كما استخدمنا المنهج القياسي من أل تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي ونفقات التجهيز في الجزائر.

أولاً: الإطار النظري للنفقات العامة.

1- تعريف النفقات العامة

تعرف النفقة بصورة رئيسية بأنها:" كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة".[1]

هذا التعريف هو السائد لدى الإقتصاديين الذين يتفقون على معناه، ويظهر من خلاله أنه يقوم على ثلاث عناصر رئيسية وهي:

العنصر الأول: النفقة العامة مبلغ نقدي.

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات، وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولى تنفيذها وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت إقتصادية، إجتماعية أو غيرها[2].

العنصر الثاني: النفقة العامة يقوم بها شخص عام.

لا يعتبر المبلغ النقدي في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا أصدر من شخص عام[3]. ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة والمحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية وقد تشمل الولايات والفدراليات في دول الاتحادية والفدرالية.

العنصر الثالث: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة .

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق إشباع حاجة من الحاجات العامة،[4] وهذا يعني أنه لا تندرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الأفراد.

وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعاً،[5] إذ أن تساوي وتحقيق العدالة بين جميع الأفراد في تحمل الأعباء العامة كالضرائب يقابل بتساويهم في الانتفاع من النفقة العامة للدولة، أما غياب العدالة فيفقدها مشروعياتها.

2- تقسيم النفقات العامة:

إن الغرض من تصنيف النفقات العامة، هو المساعدة على عرضها بصورة واضحة ومبسطة، وذلك من اجل تسيير فهمها واستنباط حقيقتها ودراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وبناءا على هذا يمكن تصنيف النفقات العامة حسب العديد من المعايير، إلا أننا هنا نكتفي بالتقسيم حسب معيار إستعمال

القدرة الشرائية، بالاضافة إلى معيار طبيعة النفقات العامة، حتى نركز على موضوع الدراسة وهو دور النفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز) في التأثير على الدورة الاقتصادية في الجزائر، وعليه يمكن تقسيم النفقات العامة حسب ما سبق على النحو الآتي:

أ- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

يمكن أن تقسم كذلك النفقات العامة طبقا لمعيار استعمال القدرة الشرائية أو نقلها وحجم تأثيرها على الدخل الوطني، إلى النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية[6]:

النفقات الحقيقية: هي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات رؤوس أموال إنتاجية ويندرج في نطاقها : أجور الموظفين نفقات التعليم والصحة إلى جانب النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

تتمثل النفقة العمومية في استعمال الدولة للقدرة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات واليد العاملة، فالنفقة هنا تعتبر عن سعر اقتناء السلعة أو سعر الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها، فالدولة هنا تحصل على مقابل لكل هذه النفقات، كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في إجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم إنتاجي جديد.

النفقات التحويلية: وهي الإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات, نفقات المساعدة والتضامن ،المساهمة في تمويل بعض أنظمة الحماية الاجتماعية، وبالتالي فهي لا تؤثر مباشرة في الإنتاج القومي وإنما تستهدف إعادة توزيع الدخل القومي، مما يجعلنا نستنتج أن النفقات التحويلية تعمل على زيادة الطلب الكلي، فلهذه النفقات أثر اقتصادي مفيد خاصة في فترات الانحصار الاقتصادي، لكن يمكن أن تشكل خطرا خلال توسع اقتصادي مصحوب بتضخم نقدي، فالطلب الإجمالي ذو الزيادة القومية يمكن أن يجر إلى ارتفاع الأسعار. إذن فالنفقات التحويلية، لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل.

ب- النفقات الإدارية والنفقات الاستثمارية : تقسم النفقات من حيث طبيعتها والغرض منها :

النفقات الإدارية: وهي النفقات الضرورية لقيام أجهزة الدولة بمهامها المختلفة دون أن تدر أية ثروة للاقتصاد القومي، مثل أجور الموظفين ونفقات الصيانة وشراء المواد المختلفة ويطلق على هذه النفقات

أيضا النفقات الجارية، وتضم هذه النفقات اللازمة للمحافظة على الأمن والنظام في الداخل والخارج والعدالة والأقسام السياسية، فتمثل نفقات وزارة الداخلية والخارجية ووزارة الدفاع والقضاء.

النفقات الاستثمارية: وهي النفقات التي تساهم في زيارة الإنتاج الوطني والتوسع الاقتصادي وهي تهدف إلى تنمية الدخل وزيادته كالمشروعات العامة,ومن بين الأشكال التي تتخذها هذه النفقات يمكن الإشارة إلى ما يلي[7]:

- نفقات إنشاء المستشفيات والمدارس.
- نفقات تجهيز المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- نصيب الدولة في شركات الاقتصاد المختلط
- نفقات إنشاء السدود والجسور.
- نفقات دعم الاستثمارات مثل مصاريف المياه والكهرباء وإنشاء الطرق المؤدية إلى مناطق الاستثمار، وهو ما يهمنا في دراستنا هاته.

4- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لزيادة النفقات العامة:تمثل النفقات العامة لمعظم الدول المعاصرة لابأس بها من الدخل الوطني.وعليه،فان تأشيرها يصبح كبيرا على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول والآثار المختلفة للنفقات العامة هي كما يلي[8]:

- **آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني**:أن الزيادة في النفقات العامة **تؤثر على حجم الإنتاج والتشغيل** من خلال **تأثيرها على حجم الطلب الفعلي الكلي** حيث تمثل النفقات العامة جزءا من هذا الطلب والعلاقة بين النفقات وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.**فالنفقات الحقيقية**:تتعلق بالطلب على السلع والخدمات.أما **النفقات التحويلية:**فتتعلق بطريقة تصرف المستفيدين منها ومن جهة أخرى يرتبط اثر النفقات العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والتشغيل..وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة معدل النمو في الدول النامية.
- **آثار النفقات العامة على الاستهلاك**:تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك **بصورة مباشرة** فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد **في صورة مرتبات وأجور** تخصص نسبة كبيرة منه **لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد** من سلع وخدمات فتؤدي مباشرة إلى

زيادة الإنتاج ومن ثم الإنتاج الكلي .وبالتالي زيادة دخول الأفراد الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستهلاك من خلال **اثر المضاعف**.

- **آثار النفقات العامة على توزيع الدخل**:تأخذ غالبية الدول حاليا بمبدأ التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيقا العدالة الاجتماعية؛ وهذه العدالة لا تتطلب لتحقيقها إقامة مساواة كاملة.
  في هذا الاطار اخذت معظم الدول بمبدأ **الضرائب التصاعدية**.
- **آثار النفقات العامة على الأسعار**:إذا كان المحدد الأساسي للأسعار لقوى العرض والطلب في محصلتها تعتمد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة **على سياسة الدولة**. في الإنفاق العام.فقد تدعم الدولة بعض السلع وتمنع امتيازات ضريبية للمنتجين للحد من ارتفاع الأسعار،كما تعمل على حماية بعض المنتجات الإستراتيجية من انهيار أسعارها بتحمل الخسارة بدل المنتجين ليستمر المنتجين في إنتاجهم.

ثانياً: الإطار النظري للدورات الاقتصادية:

1- تعريف الدورات الإقتصادية

تعددت تعاريف الدورات الاقتصادية، من مفكر إقتصادي إلى آخر، وذلك باختلاف المدرسة الفكرية للاقتصاديين، ومن زمن إلى آخر، ناهيك عن طبيعة الدورة الاقتصادية ونوعها، كما أن هناك من ينظر إلى الدورة الاقتصادية من زاوية آثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي، ومدى شدتها، وعموما نورد بعض هاته التعاريف على النحو الآتي:

التعريف الأول: **الدورة الاقتصادية** " هي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدة شدة التقلبات"[9].

التعريف الثاني: **الدورة الاقتصادية** " هي تلك الاختلالات التي تطرأ الاقتصاد الكلي، المتأتية من القرارات اللاعقلانية للمؤسسات الاقتصادية"[10].

التعريف الثالث: **الدورات الإقتصادية** "هي نوع من التقلبات المتواجدة في النشاط الإقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها أساساً في إطار المؤسسات، وتتألف من توسعات تظهر في نفس الوقت في عديد النشاطات الإقتصادية، تتبعها حالات عامة من الركود، الانكماش، والانتعاش والتي تندمج في مرحلة التوسع للدورة القادمة، وهذه السلسلة من التغيرات تكون متكررة وليس دورية".[11]

وعموماً يمكن القول أن الدورات الإقتصادية هي:تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي الكلي للدول وتأثر فيه إما بالتوسع أو الانكماش، وتحدث في نفس الوقت وفي عديد من الأنشطة الإقتصادية .

2- خصائص الدورات الإقتصادية:

من التعاريف السابقة نلاحظ أن الدورات الإقتصادية تتميز بعدة خصائص نذكر منها[12]:

أ- الدورة الإقتصادية هي تقلبات النشاط الإقتصادي الكلي وليس متغيراً مخصوصاً بذاته.

ب- الدورات الإقتصادية هي تعاقب فترات من التوسع(exponsion) والانكماش (contration) في النشاط الإقتصادي الكلي.

ج- تظهر المتغيرات الإقتصادية تحركاً مشتركاً: بمعنى أن لهم نمط سلوك منتظم وقابل للتنبؤ خلال مسار الدورة الإقتصادية.

د- تكون الدورة الإقتصادية متكررة وليست دورية : فالتكرارية نعني أن نمط الانكماش والتوسع سيظهر مرة ومرة أخرى، أما عدم الدورية فمعناه أن الدورة لا تظهر في فترات منتظمة وقابلة للتنبؤ.

و- تتميز الدورة الإقتصادية بديمومتها: فحالات هبوط تعقبها حالات هبوط أخرى، كما أن النمو يعقبه نمو آخر أقوي، ونظراً لهذه الديمومة فإن التنبؤ بنقاط التحول يكون أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لصناع السياسة.

3- مؤشرات الدورات الإقتصادية:

للدورات الإقتصادية عدة مؤشرات تبين حدتها نذكر منها ما يلي[13]:

أ. **إستهلاك النفط**: يعد إستهلاك النفط كمؤشر جد حساس من مؤشرات الدورة الاقتصادية ومدى حدتها، فتقلبات أسعار النفط تتسبب في إنخفاض عوائد الدول المصدرة له" العرض"، وهذه التقلبات تجعل الاقتصاد يدخل في فترة انكماش خاصة إذا كانت عائدات تصدير النفط تمثل نسبة كبيرة من ال PIB للدولة المصدرة، والعكس بالنسبة للدول المستهلكة للنفط" الطلب"، فمع حدوث انكماش اقتصادي متأتي من أي قطاع آخر (أزمة العقار 2008 مثلا) يجعل استهلاك النفط يتراجع نتيجة ركود في القطاع الانتاجي.

ب. **الإستهلاك والإستثمار**: وهما المكونان الرئيسيان للدخل الوطني، والدورات الإقتصادية تؤثر في كل منهما تأثيرا مباشرا.

ت. **الإنتاج الصناعي والبناء**: يتأثر الطلب على الإنتاج الصناعي بالتغير في الطلب الإجمالي، وتعتبر صناعة سلع الإنتاج (كالآلات – الأجهزة الصناعية) الأكثر تأثرا من صناعة السلع الإستهلاكية، كما أن قطاع البناء يعتبر غير مستقر نتيجة تأثره بشروط التمويل وأسعار الفائدة وبما أن المنتج هدفه تعظيم الربح فهو يتوسع في الإنتاج دون مراعاة جانب الطلب، وهو ما يحدث للمؤسسة عجز في تصريف منتجاتها وبالتالي التوقف عن سداد ديونها.

ث. **حجم التشغيل**: تعد البطالة الدليل الأكبر في حدوث الدورة الاقتصادية، إذ تنعكس التقلبات بشكل سريع ومفاجئ على سوق الشغل، إذ يتم استخدام عدد كبير من اليد العاملة في فترة التوسع، ويحصل العكس مع بداية تباطؤ الاقتصاد، ويكون معدل البطالة أكبر عندما يصل الاقتصاد إلى قاع الدورة الاقتصادية.

ج. **المستوى العام للأسعار**: يزداد المستوى العام للأسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية لأن عرض هذه الموارد يصبح قليل المرونة أو غير مرن، ويرجع سبب ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المنتجات.

ح. **الأرباح**: تنخفض أرباح قطاع الأعمال بحدة في حالة الركود الاقتصادي نتيجة عجز المؤسسات عن تصريف منتجاتها، وتختلف تقلبات الأرباح من قطاع إلى آخر.

خ. **الدائرة المالية**: تتأثر الدائرة المالية بالدورة الاقتصادية نتيجة تراجع الاستثمار، إذ تعد مؤشرا حساس للدورات الاقتصادية، ففي فترة الرواج الاقتصادي تشهد الدائرة المالية حركة كبيرة من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو الحصول على التمويل من السوق المالية بمختلف الصيغ والعكس في حالة الركود، إذ تنعدم حركية الدائرة المالية أو تكاد من خلال تراجع الإقراض لدى الجهاز المصرفي والمالي، وتنهار أسعار الأوراق المالية في البورصات بسبب الذعر لدى المضاربين .

4- مراحل الدورات الإقتصادية.

هناك فرق جوهري بين الأزمات الإقتصادية والدورات الإقتصادية، بحيث أن الأزمة الإقتصادية هي جزء من الدورة الإقتصادية، إلا أن المتعارف عليه أن بداية الدورة الإقتصادية يستدل عليها من خلال بداية الأزمة الإقتصادية، على إعتبار أنها السمة البارزة لبداية الدورة الإقتصادية، ونقطة الإنعطاف ما بين الرواج الإقتصادي والإنكماش الإقتصادي، وما يتفق عليه الإقتصاديون أن الدورات الإقتصادية في أي نظام إقتصادي، ومهما كان تطور الإقتصاد، لها أربع مراحل، تبدأ بمرحلة التوسع الإقتصادي، وتنتهي

بمرحلة التوسع الإقتصادي أيضا في دورة كاملة، إلا أننا نشير هنا إلى صعوبة الفصل بين مرحلة الرواج الإقتصادي (القمة) ومرحلة التوسع، على إعتبار أن نقطة الإنعطاف الناتجة عن صدمة سالبة تؤدي إلى تغيير إتجاه الدورة الإقتصادية دون إمكانية معرفة أو تمييز مرحلة الرواج، وكلك الأمر بالنسبة إلى مرحلة الإنكماش الإقتصادي ومرحلة الركود الإقتصادي، وعموما يمكننا تفصيل مراحل الدورة الإقتصادية الأربع ومميزات كل مرحلة على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة التوسع: تتميز هاته المرحلة بتوسع قطاع الأعمال بدرجة كبيرة، ناتجة عن إرتفاع الطلب الإستهلاكي الذي يؤدي الى ارتفاع مستوى الأسعار، ما يجعل قطاع الأعمال يتحرك توسعا من جديد على إعتبار أن ما يحركه بالدرجة الأولى هو تعظيم الأرباح، وبالتالي يؤدي بالمنتجين الى رفع انتاجيتهم من أجل تلبية الطلب المتزايد، وهو ما يزيد في معدل الأرباح لجل الوحدات المنتجة نتيجة ارتفاع حجم المبيعات[14]، كما أن التوسع في قطاع الأعمال يؤدي الى رفع مستوى الإستثمار، سواء الجديد أو الإحلالي، من جهة أخرى فإن هذا التوسع في قطاع الأعمال، يؤدي الى امتصاص البطالة، ما يؤدي الى ارتفاع الدخل لدى القطاع الاستهلاكي فيزيد الإستهلاك بالدرجة الأولى أكثر ما من زيادة الإدخار، الذي يزداد بمعدل متناقص كنتيجة لإرتفاع الأسعار، الأمر الذي يؤدي بالعائلات إلى تعديل تفضيلاتهم في الحيز الزمني في ظل ارتفاع الأسعار إلى تفضيل الإستهلاك على الإدخار، كما تتميز هذه المرحلة بحركية في الدائرة المالية وذلك بارتفاع أسعار الأوراق المالية بمختلف صيغها، كما يزيد الطلب على الائتمان نتيجة التوسع في الائتمان وهو ما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة والعائد لدى القطاع المالي[15]، كل هذا ينعكس في صورة إرتفاع في الناتج المحلي الإجمالي.

المرحلة الثانية: مرحلة الرواج.

ويطلق عليها مرحلة القمة، وعندها يواصل قطاع الأعمال توسعه لكن بوتيرة أقل، على إعتبار أن الأسعار في هاته المرحلة تبلغ مستويات قياسية، تؤدي إلى تراجع الطلب الإستهلاكي، وهو ما ينعكس في صورة تراجع الأرباح للوحدات الإنتاجية إلا أن أرباحها تظل موجبة، ولكنها تنمو بمعدلات متناقصة، من جهة أخرى فإن الدائرة المالية تسجل حركية مالية، إلا أنها موجهة لغرض المضاربة وتحقيق الأرباح، وعليه يصبح العائد في هاته المرحلة بالنسبة للدائرة المالية عائد ريعي متأتي من المضاربة، وهو أخطر أنواع الريع على الإقتصاد، يؤدي إلى تشوهات هيكلية في الاقتصاد ككل، كما أن هاته المرحلة تتميز بمواصلة ارتفاع

الناتج المحلي الإجمالي والدخل والاقتراب من مستوى التشغيل الكامل، كما تتميز بثبات الدخل لدى الأفراد[16].

المرحلة الثالثة مرحلة الانكماش.

وهي نقطة الانعطاف في الدورة الاقتصادية، بحيث تلي مرحلة الرواج" القمة"، تمتد هاته المرحلة من ستة أشهر إلى سنة حتى يمكننا القول بأننا قد بدأنا مرحلة الانكماش الاقتصادي، تبدأ هاته المرحلة نتيجة صدمة سالبة في قطاع معين، سواء أكان قطاع الأعمال أو القطاع المالي أو القطاع الإستهلاكي ناهيك عن شبه قطاع العالم الخارجي، هاته الصدمة تؤدي إلى تسارع الأحداث لتنتقل من قطاع لآخر، إلا أن ما يميز هاته المرحلة أن الصدمة في أي قطاع سرعان ما تنتقل إلى قطاع الأعمال، فيبدأ في الإنكماش نتيجة هاته الصدمة السالبة، وهو ما يؤدي إلى تناقص في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي تراجع مستوى التشغيل وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع القطاع الإستهلاكي، بحيث يعدل القطاع تفصيلاته ويتجه إلى الإدخار عوض عن الإستهلاك، وهو ما يعمق الخلل في قطاع الأعمال الذي يعاني من تراجع الطلب الاستهلاكي كنتيجة حتمية لارتفاع معدلات البطالة، وهو يؤدي إلى تناقص الاستثمار وتناقص أرباح المنظمين وتراجع المبيعات لدى الوحدات الإنتاجية[17]، كما تتميز الدائرة المالية بتراجع في حركيتها من خلال انخفاض الطلب على الائتمان وتراجع الأداء في الأسواق المالية، كما أنه في هاته المرحلة تزيد المخاطر بالنسبة إلى الدائرة المالية أكثر من زيادة الأرباح، ما يؤدي بها إلى إستبعاد العديد من الأدوات والآليات المالية المستخدمة في التمويل نتيجة إرتفاع المخاطرة المالية في التعامل بهاته الأدوات، وهو ما يعمق الأزمة.

المرحلة الرابعة:مرحلة الركود الاقتصادي.

يطلق عليها إسم مرحلة القاع، هاته المرحلة قد لا تحدث في أغلب الأحيان، إذ سرعان ما تبدأ مرحلة الإنكماش الإقتصادي تبدأ الحكومات في إيجاد حلول وآليات الإنقاذ المالي للإقتصاد قبل الوصول إلى هاته المرحلة التي تتميز بإنخفاض شديد في الناتج المحلي الإجمالي[18]، وتعمل الحكومات على الإنقاذ الإقتصادي والمالي للإقتصاد قبل الوصول الى هاته المرحلة حتى لا تكون هناك إضطرابات اجتماعية خطيرة في المجتمع، وهي مرحلة تتميز بانخفاض شديد للدخل الناتج عن ارتفاع البطالة إلى معدلات عالية جدا وتعطل كبير في الطاقات الإنتاجية لدى مؤسسات الأعمال، وهو ما يؤدي إلى تراجع مبيعاتها وارتفاع حجم مخزوناتها وانخفاض أرباح المنظمين، وقد تحقق خسائر تصل إلى حد إفلاس المنشآت وترتفع حالة

التشاؤم لدى المستثمرين، فيقل الاستثمار وتنعدم حركية الدائرة المالية أو تكاد من خلال انعدام الطلب على الائتمان وإرتفاع مخاطر عدم التسديد للديون[19]، وانهيار أسعار الأوراق المالية في البورصات نتيجة الذعر لدى المضاربين[20].

ويمكننا تمثيل مراحل الدورة الإقتصادية في شكل بياني كما يلي:

الشكل رقم.01: تمثيل مراحل الدورة الإقتصادية بيانيا.

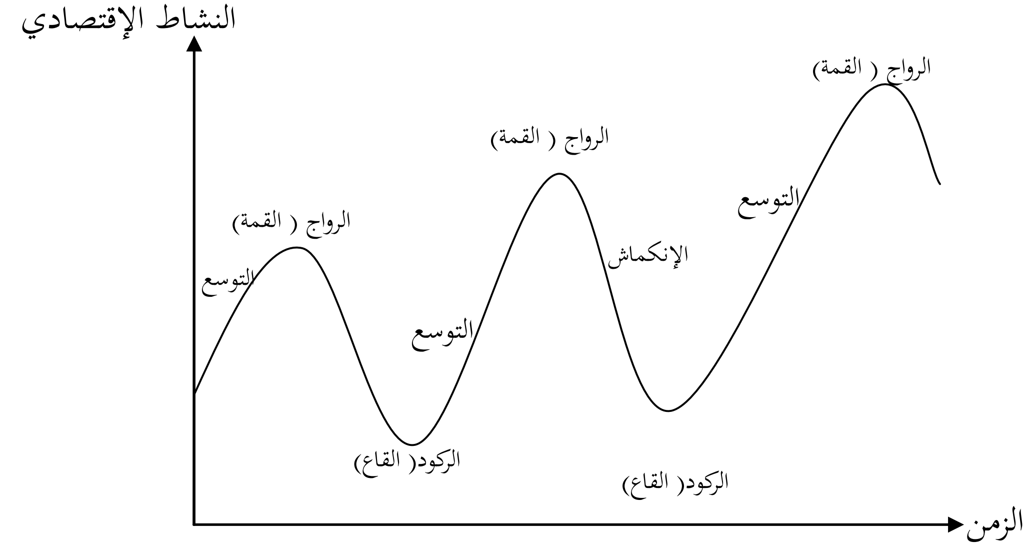

المصدر: بول سامويلسون – مرجع سبق ذكره – ص587.

ما نشير إليه في الأخير أن مراحل الدورة الإقتصادية قد تتداخل فيما بينها، بحيث أن في الغالب قد تبدأ مرحلة دون أن تنتهي المرحلة السابقة لها، كما أنه قد يظهر بعض التناقض، إذ قد نجد قطاعات مزدهرة في مرحلة الإنكماش الإقتصادي، كما قد نجد قطاعات منكمشة في مرحلة التوسع أو الرواج الإقتصادي، وهذا غالبا ما نجده في الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على قطاع وحيد، له آلية الجر الخلفي والأمامي لباقي القطاعات، وبالتحديد نجد هاته الظاهرة في الإقتصاديات التي يكون قطاع المحروقات هو القطاع المحرك الرئيسي في الاقتصاد، كما هاته الظاهرة نجدها في الاقتصاديات التي تتميز بتقارب الدورات الاقتصادية فيها، والتي يكون القطاع الوحيد المحرك للاقتصاد هو القطاع الرئيسي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثا: الإطار التطبيقي للدراسة.

أ- تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 – 2015وإثبات الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري.

إن عملية الإنعاش في مجال الميزانية التي انطلقت عام 1999 والتي تدعّمت بفضل الارتفاع المسجل في الأسواق البترولية قد سمحت بتسجيل نمو إجمالي يبلغ 3% عام 2007 مقابل2 ٪ عام 2006 وزيادة خارج قطاع المحروقات تقدر 6،3 % مقابل 5,6% عام 2006 ويبقى نمو الإنتاج المحلي الخام متأثرا بالإنتاج في قطاع المحروقات نظرا لأهمية هذا القطاع في تشكيل القيمة المضافة والتي قدرت عام 2007 ب 44 %. ونتيجة لذلك، بلغ النمو الاقتصادي إجمالي3 ٪ فيما استقر نمو حجم قطاع المحروقات في مستواه المسجل عام 2006 انخفض ب 0.9 ٪ عام2007 مقارنة بعام 2006 وقد بلغ نمو الناتج المحلي الخامPIB 6,3 ٪ وهذا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية زيادة ب 9,8٪ وقطاع الخدمات زيادة 6,8 ٪، وقد رافق ذلك زيادة في النفقات العامة على الاستثمار أوجدتها متابعة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي» الهضاب العليا و الجنوب.

وعموما يمكن إثبات الدورات الإقتصادية في الجزائر من خلال تتبع تذبذب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر للفترة 2000 - 2015.

الجدول رقم 01: يبين تطور الناتج المحلي والمحلي الحقيقي الإجماليين للجزائر للفترة من2000 – 2015.

السنوات	PIB م.دج	%PIB	المؤشر العام	PIBr م.دج	%PIBr
2000	4123,5	2.2	95,97	4296,6552	31,74
2001	4227,1	2.6	100	4227,1	-1,62
2002	4522,8	4.7	101,43	4459,03579	5,49
2003	5252,3	6.9	105,75	4966,71395	11,39
2004	6149,1	5.1	109,95	5592,63302	12,60
2005	7562	5.1	111,47	6783,88804	21,30
2006	8514,8	2	114,05	7465,84831	10,05
2007	9366,6	3	118,24	7921,68471	6,11
2008	11077	2.4	123,98	8934,58622	12,79
2009	10007	2.4	131,1	7632,95195	-14,57
2010	12034	3.3	136,23	8833,88387	15,73
2011	14481	2.5	142,39	10169,9558	15,12
2012	12845	3.6	155,1	8281,62476	-18,57
2013	16569.3	2.8	160.1	10349,34	24,97
2014	17205.1	3.8	170,02	10119,5	-3.6
2015	17876.01	3.8	176,08	10152,2	-19.7

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

- البنك الدولي- نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، جداول إحصائية بصيغة Excel محملة من موقع البنك الدولي www.albankadawli.Org بتاريخ 2015/03/25.

O.N.S – Collection Statistiques N°167 – evolution des exchanges exterieurs de Marchandises de 2000- 2010 –Alger 2011.P03 -

الشكل رقم02: تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

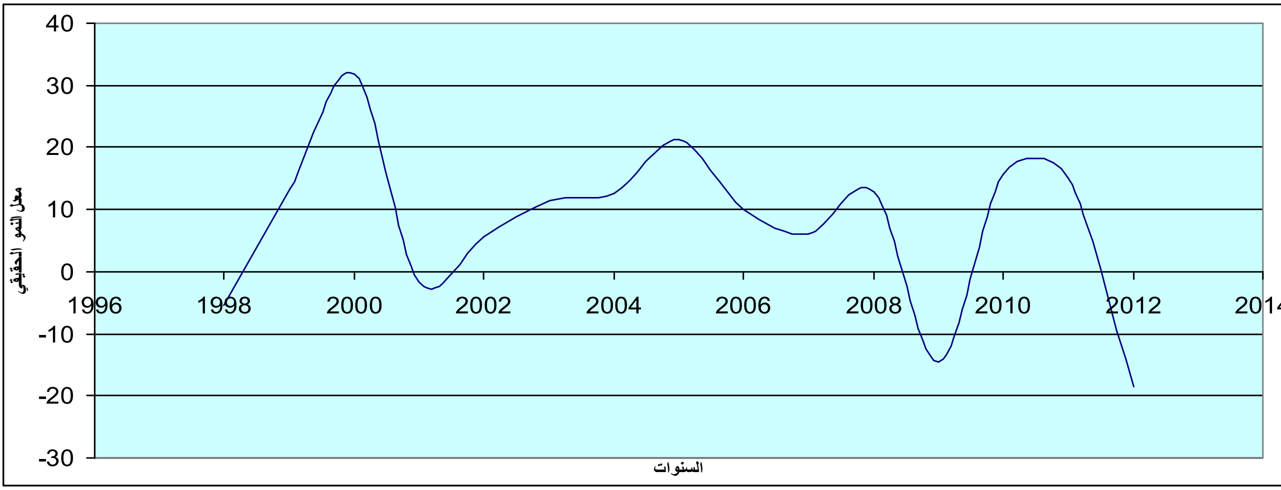

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم01.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بوضوح الدورات الإقتصادية التي حدثت في الفترة الممتدة من سنة2000 إلى غاية سنة 2015 وهي على النحو الآتي:

تمثل سنة 2000 سنة رواج، وسنة 2001 سنة كساد أما بداية من سنة 2002 وإلى غاية سنة 2005 كانت سنوات رواج، وسنة 2006 تمثل سنة كساد أما سنة 2008 تمثل سنة رواج، وهكذا دواليك بالنسبة لباقي السنوات، ويتضح أيضاً من خلال تطورات معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي أن الدورات الإقتصادية التي مرت بها الجزائر ذات فترات زمنية متباينة وقصيرة في نفس الوقت، ولهذا لا يمكن أن نصنف مثل هذه الدورات الإقتصادية في صنف الدورات الرئيسية التي تتراوح مدتها مابين الثمانية سنوات والعشر سنوات، وإنما يمكن أن تصنف ضمن دورات اقتصادية قصيرة أجل.

الدراسة القياسية: في الجزء من البحث سنتتبع علاقة صدمات نفقات التجهيز في الموازنة العامة السنوية وتأثيرها على معدلات النمو الحقيقي في الجزائر، ما يعكس وجود الدورة الاقتصادية، والتي تكون مصدرها تذبذبات في نفقات التجهيز في الموازنة العامة السنوية، وقد أخنا النموذج البسيط في صيغة للمعادلة على النحو الآتي: $Y = B_0 + b1X$

الجدول رقم 02: يبين تطور الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي ونفقات التجهيز للجزائر للفترة من2000 – 2015.

السنوات	Dp	PIBr
2000	215.3000	4296.700
2001	268.1000	4260.800
2002	307.1000	4473.700
2003	311.8000	4978.000
2004	287.6000	5593.800
2005	410.0000	6785.300
2006	521.7000	7465.800
2007	866.7000	7921.700
2008	1076.700	8945.000
2009	1006.000	7653.900
2010	1078.900	8845.000
2011	2185.200	10202.00
2012	2263.100	10390.30
2013	1524.200	10339.70
2014	1552.700	10119.50
2015	2567.800	10152.20

المصدر: المصدر: من إعداد الباحث بناءا على

- البنك الدولي- نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، جداول إحصائية بصيغة Excel محملة من موقع البنك الدولي www.albankadawli.Org بتاريخ 2016/03/25.

O.N.S – Collection Statistiques N°167 – evolution des exchanges exterieurs de Marchandises de 2000- 2010 –Alger 2011.P03 .

- **تعريف المتغيرات:**
- **PIBr الناتج المحلي الحقيقي:** يعكس الدورة الاقتصادية بوضوح، كما أنه يأخذ أو يستثني المستوى العام للأسعار (التضخم) على إعتباره من أهم مؤشرات الدورة الاقتصادية بالاضافة الى البطالة، وعليه فقد أخذنا بالناتج المحلي الحقيقي حتى لا يتم حساب التضخم مرتين، وقد تم أخذه كمتغير تابع، وقد أخذنا الإحصائيات من تقارير بنك الجزائر.

الجدول رقم03: جدول تقدير النموذج القياسي للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي ونفقات التجهيز.

Dependent Variable: PIBR
Method: Least Squares
Date: 11/04/16 Time: 22:33
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4922.060	457.0558	10.76906	0.0000
DP	2.655884	0.357558	7.427846	0.0000

R-squared	0.797609	Mean dependent var	7651.463
Adjusted R-squared	0.783152	S.D. dependent var	2334.725
S.E. of regression	1087.210	Akaike info criterion	16.93709
Sum squared resid	16548347	Schwarz criterion	17.03366
Log likelihood	-133.4967	Hannan-Quinn criter.	16.94203
F-statistic	55.17290	Durbin-Watson stat	1.064922
Prob(F-statistic)	0.000003		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews.

من خلال الجدول أعلاه تظهر نلاحظ معنوية النموذج، وكذا المتغيرة المستقلة، إلا أن مؤشر داربن واتسون DW=1.06 اقل من القيمة الدنيا 1.10 في القيمة المجدولة، وعليه نقبل الفرضية البديلة h1، ما يعني وجود ارتباط ذاتي للأخطاء موجب بين المتغيرتين.

لدينا: $\hat{h}$ محصورة بين [1-.1]، أي أن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، لذلك يمكن معالجته بطريقة الفرق العام، النحو الآتي:

$$\hat{h} = 1 - DW / 2.$$

$$\hat{h} = 1 - 1.06 / 2$$

$$dpibr = pibr_t - 0.53 \times pibr_{(-1)}.$$

$$dDP = DP_t - 0.53 \times DP_{(-1)}$$

بعد معالجة مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء، أصبح النموذج على النحو الآتي:

الشكل رقم04: جدول تقدير النموذج القياسي بعد معالجة مشكل الارتباط.

Dependent Variable: DPIBR
Method: Least Squares
Date: 11/04/16 Time: 22:32
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3243.572	345.8420	9.378769	0.0000
DDP	1.721115	0.415788	4.139407	0.0012

R-squared	0.568603	Mean dependent var	4357.282
Adjusted R-squared	0.535419	S.D. dependent var	1234.725
S.E. of regression	841.5909	Akaike info criterion	16.43203
Sum squared resid	9207578.	Schwarz criterion	16.52644
Log likelihood	-121.2402	Hannan-Quinn criter.	16.43103
F-statistic	17.13469	Durbin-Watson stat	1.322603
Prob(F-statistic)	0.001164		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews.

من خلال النموذج، نلاحظ أن قيمة داربن واتسون محصور في مجاله المجدول [1.37-1.10]، وعليه نقبل الفرضية العدم h0، أي عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء.

$$dpibr = \underset{(9.37)}{3243.572} + \underset{(4.13)}{1.72dDp}$$

$\overline{R^2}$= 0 ,53 Prob F=0.001 n=16 DW= 1.32

تحليل الإحصائي للنموذج: من خلال الجدول فإن التحليل الإحصائي للنموذج يكون على النحو الآتي:

- **معامل التحديد** (R^2): إن قيمة $\overline{R^2}$=0.53 وهذا يعني أن 53.54% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الحقيقي سببها الصدمات المتأتية من نفقات التجهيز في الموازنة العامة السنوية، في حين تعود 46.46% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد استخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية اكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لايتأثر بعدد المتغيرات المستقلة.

- **المعنوية الكلية للنموذج** (**اختبار فيشر**): Prob (F-statistic)=0,001 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن ليست كل معلمات متغيرات النموذج تساوي الصفر وعليه فإنه يوجد على الأقل متغير مسقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.

معنوية معلمات النموذج (إختبار ستودنت):

- بالنسبة للحد الثابت: Prob (c)=0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c معنوية إحصائيا.
- بالنسبة للنفقات العامة: Prob (c)=0,0012 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة DP معنوية إحصائيا.

التحليل الإقتصادي للنموذج:

من خلال النموذج أعلاه يتبين لنا جليا مدى تأثير التوسع في نفقات التجهيز على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 - 2015، وبذلك تكون الصدمات المتأتية من نفقات التجهيز في الموازنة العامة السنوية هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية المعبر عنها بتذبذبات معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر لفترة الدراسة، وهو ما يعكسه معامل التحديد أعلاه، والذي يدل على أن ما يقارب الـ 54% من التذبذبات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر مردها إلى الصدمات المتأتية من نفقات التجهيز في الموازنة العامة السنوية، في حين تعود 46% من التأثيرات على الناتج الحقيقي إلى عوامل أخرى، وبهذا فإننا نصل إلى نتيجة مفادها أن الصدمات المتأتية من نفقات التجهيز في الموازنة العامة السنوية هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية في الجزائر بالدرجة الأولى.

نشير هنا إلى أن الدورات الاقتصادية في الجزائر تتميز بأنها متقاربة، وهذا يعود إلى التقلبات الدورية في نفقات التجهيز في الموازنة العامة السنوية نتيجة لتقلبات في أسعار المحروقات والتي لا تأخذ اتجاهاً محددا لفترة طويلة، ما يجعل الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر يتأثر بهذه التقلبات وبالتالي تقارب الدورات الاقتصادية تبعاً لهذه التقلبات.

خاتمة:

وما يلاحظ على الإقتصاد الجزائري أنه يجمع في دوراته الإقتصادية بين الإتجاه الذي يرى أن الدورات الإقتصادية مردها إلى الصدمات الحقيقية التي ترد على العرض كصدمات الإنتاجية والصدمات الطاقوية كما حدث في سنة 1986، وبالتالي تكون الدورة عينية حقيقة، وبين الإتجاه الذي يرى أن الدورات الإقتصادية مردها إلى عدم إستقرار عناصر الإنفاق الكلي، أو على أساس عدم إستقرار الكتلة النقدية كما حدث في سنة 2009 نتيجة الصدمة الخارجية التي عززت الموجودات الخارجية في ظل الأزمة المالية العالمية، والتي جاءت كمصدر مهم لنمو الكتلة النقدية M2، وهو ما يقتضي تدخل الدولة عن طريق السياستين المالية والنقدية الكفيلتين بعلاج عدم الإستقرار في معدل النمو الإقتصادي، والحد من آثار الدورات الإقتصادية.

الإحالات والمراجع:

1. فلح حسين خلف: المالية العامة، الطبعة الأولي، عالم الكتاب الحديث، الأردن،2008 .
2. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006،
3. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
4. اعمر يحياوي : مساهمة في دراسة مالية، دار هومة،الجزائر،طبعة 2003.
5. جمال يرقي – إشكالية العجز في ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية لولاية المدية – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة الجزائر 2011.
6. رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة ،أكتوبر1998، الكويت ، ص:143 .
7. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الإقتصاد الإسلامي وتطوره – البنك الإسلامي للتنمية 2003 – بحث رقم 26.
8. عبد الحميد مرغيت، الدورات الإقتصادية (مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للمواد الأولية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة جيجل،- على الخط – www.google.com تاريخ الإطلاع 2016/10/29 .
9. ضياء مجيد موسوي، أسس علم الإقتصاد– الجزء الثاني– ديوان المطبوعات الجامعية2011 .
10. نسيب الخازن – مبادئ علم الإقتصاد - دار مكتبة الحياة – لبنان - د ت.
11. إسماعيل الشناوي ومحمد احمد السريتي– مقدمة في الاقتصاد الكلي– الدار الجامعية 2008 .
12. علاء الدين مرجان محفوظ – الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الإقتصاد المصري – دراسة مقدمة لوزارة التجارة والصناعة المصرية – أفريل 2009.
13. طالب محمد عوض– مدخل إلى الاقتصاد الكلي– معهد الدراسات المصرفية – الأردن 2004.
14. موسى ادم عيسى – آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي – مجموعه دلة البركة – جدة 1993.
15. بنك فلسطين – مركز التدريب – تقرير عن إدارة مخاطر الإئتمان.
16. عمر حسين - الموسوعة الاقتصادية - ط4- القاهرة - دار الفكر العربي (1412هـ .